

Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 127 (أ) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا،
بيرو، تركيا، تشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي،
غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مقدونيا
الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا،
هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: *مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها 6/53 المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 1998، الذي وجهت فيه دعوة
إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمشاركة في دوراتها وأعمالها بصفة مراقب، وإلى قرارها
269/75 المؤرخ 25 آذار/مارس 2021،

وإنه تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ 20 أيار/مايو 1971 توجيه
دعوة دائمة إلى المنظمة لكي يمثلها مراقب في دورات المجلس المقبلة، وتشارك، بموافقة المجلس ودون أن
يكون لها حق التصويت، في مناقشات المجلس المتعلقة بالمسائل التي تهم المنظمة،

وإنه تشير كذلك إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي أقرت فيها بأن التعاون
بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن يسهم
أكثر في مواجهة عدة تحديات ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي، من بين تحديات أخرى،

* ترد أي تغييرات في قائمة مقدمي مشروع القرار في المحضر الرسمي للجلسة.



وإذ تسلم بدور التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في تعزيز مصالح الدول الأعضاء، ضمن حدود ولاية كل منها، في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بشكل متوازن ومتكامل،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بالتعاون الدولي الفعال وبتنسيق تعددية الأطراف في التصدي على الصعيد العالمي لتوقعات اجتماعية - اقتصادية عالمية هشة تكتنفها كثير من الشكوك، في ظل استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما لها من عواقب، والآثار الضارة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث وجوانب التدهور البيئي الأخرى، وتساعد التوترات الجيوسياسية والنزاعات، وإذ تعترف بالفوائد التي يمكن أن يحققها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في التعافي من مثل هذه الأزمات بطريقة مستدامة لا يُستثنى فيها أحد وتتيح القدرة على الصمود،

وإذ ترحب بالالتزام الذي قدمه وزراء المنظمة في عام 2015 لتعزيز مساهمتها في نجاح خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾، وكذلك خطة عمل المنظمة المنبثقة عنها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترحب أيضا بتجديد وزراء المنظمة التزامهم، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة، بالمساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد العالمي وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبمواصلة تعزيز العمل مع سائر المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بدور المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي في دعم التنمية المستدامة، وإذ تحيط علما، في هذا السياق، بالمساهمة الهامة لجميع البرامج الإقليمية للمنظمة، وكذلك باتفاق وزراء المنظمة مؤخرا على تحديد شراكة جديدة مع أفريقيا، من خلال العمل المشترك مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وبالأولوية الاستراتيجية التي تمنحها المنظمة لجنوب شرق آسيا، بما في ذلك التوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمة،

وإذ تسلم أيضا بأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن يساهم في التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما من خلال مبادرات من قبيل الحوار بشأن التعاون الإنمائي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإذ تلاحظ المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى وضع مقاييس لتقدير التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بغية الأخذ بنهج للتعاون الدولي يكون أكثر شمولاً للجميع؛

وإذ تلاحظ جهود التعاون والتنسيق التي تجرى وفقا للترتيبات القائمة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة المنظمة، وبين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمة،

واقترناعا منها بأن زيادة التعاون وتعزيزه بين الأمم المتحدة والمنظمة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية المتعلقة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيساهم في تحقيق أهداف كلتا المنظمتين،

- 1 - **ترحب** بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، في حدود ولاية كل منهما ووفقا لأولويات الدول الأعضاء، من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبلوغ أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- 2 - **تؤكد** أهمية التنسيق والتعاون على النحو الأمثل بين الأمم المتحدة والمنظمة لتحقيق أوجه تآزر في إطار ولاية كل منهما سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛
- 3 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار؛
- 4 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".